



التفاوض حول العقد الاجتماعي الجديد في مصر

د. سحر الطويلة
أكتوبر 2009

حياة كريمة لكل مواطن

□ جاء إنشاء مركز العقد الاجتماعي استجابة لتوصيات تقرير التنمية البشرية في مصر عام 2005.

□ يهدف مركز العقد الاجتماعي دعم جهود التنمية البشرية في مصر من مدخل حقوقي - تنموي ، يستند إلى مبادئ الحكم الرشيد ومفهوم المواطنة ، وأيضا لمتابعة تقدم مصر نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ما هو مركز العقد الاجتماعي ؟

□ مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء (IDSC). التمويل الأساسي للمشروع تم تقديمه مناصفة من المؤسستين.

□ حالياً، يقدم التعاون الإيطالي الدعم المالي لمركز العقد الاجتماعي من خلال برنامج مبادلة الديون المصرية-الإيطالية.

رؤية مركز العقد الاجتماعي

تعكس رؤية تقرير التنمية البشرية في مصر لعام 2005 والتي تؤكد على الحاجة إلى عقد اجتماعي جديد:

- يعيد صياغة العلاقة بين: الحكومة، والمواطنين، ومنظمات المجتمع المدني وقطاع الأعمال الخاص ، بصورة تعلي قيم العدل وتكافؤ الفرص ، والتضامن، والثقة
- ويضع إطار شراكة متوازنة وفعالة بينهم من خلال "التفاوض" **تحدد لكل طرف**
- **حقوق و أدوار واضحة، وواجبات ملزمة، وآليات مساءلة**
- ويفسح المجال لكل الفئات (بما فيها الفئات الضعيفة والمهمشة) للمشاركة في التنمية والاستفادة من ثمارها **من خلال التأثير علي عملية صنع السياسات**
- **وتخصيص الموارد العامة.**

توافق حول حد أدنى من الحقوق لجميع المواطنين يضمن أمن المواطن ،
واحترام حقوق الانسان وسيادة القانون.

برامج العقد الاجتماعي ال55: نموذج التنمية المتكاملة

- توفير مساعدات مالية مباشرة للفئات التي تعاني من الفقر المدقع.
- توفير تأمين صحي شامل لجميع المواطنين ، وتوسيع قاعدة الاشتراك في التأمينات الاجتماعية
- تعميم خدمات التعليم المجاني ذو الجودة العالية, بما في ذلك مرحلة ما قبل المدرسة.
- إتاحة مرافق البنية الأساسية.
- تسهيل الحصول على مساكن لذوي الدخل المنخفض.
- زيادة فرص العمالة و الإنتاجية من خلال التدريب وإتاحة التمويل.

إطار ومنهج عمل مركز العقد الاجتماعي:

1- الرصد والمتابعة

2- الاتصال

3- التنسيق وبناء القدرات

■ مؤشرات مرصد الفقر ، خطة متابعة وتقييم أثر
مبادرة الحكومة لتطوير القرى الأكثر فقرا

■ متابعة مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية.

■ مؤشر السياسة الاجتماعية.

■ مؤشرات الحكم الرشيد.

■ تحفيز الإرادة السياسية.

■ حفز الجهود لتحقيق التنمية

- تعزيز استجابة الشركاء

- تعبئة الموارد.

■ زيادة الشفافية عند وضع

وتنفيذ السياسات العامة

■ تفعيل مبدأ المساءلة.

استخدام نتائج الرصد
والمتابعة للتأثير علي
السياسات العامة من خلال:

رصد ومتابعة

أنشطة وسياسات

جديدة / معدلة

تنسيق و بناء قدرات

اتصال



شكراً